

دعوات اصلاح النظام السياسي للمرجعيات الدينية

د. كمال حسين أدهم
الباحثة خلود خلف محمود
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

المقدمة:

في البدء هناك حاجة لتحديد واقع العراق وعموم البلدان الاسلامية وما تشهده من احتجاجات ناجمة عن تراجع شديد في توفير احتياجات الانسان البسيطة والضرورية والتي لا بد من توفرها لكي يشعر هذا الانسان البسيط انه مواطن في بلد ، فالموجة التي اطاحت بعدد من الانظمة السياسية مبتدئة بتونس مع احراق بائع متجول لنفسه نتيجة شعوره بالظلم فمع احراق البوعزيزي لنفسه اشعلت نار حرق بها نظام زين العابدين بن علي في تونس والرئيس حسني مبارك في مصر لتنتهي حياة العقيد معمر القذافي في ليبيا لتنتقل هذه الاحتجاجات والثورات من بلد الى اخر كالنار في الهشيم ، فالعراق كدولة وشعب لم يعرف الاستقرار لأكثر من نصف قرن استمرت بين حروب وانتفاضات وعصيان في الجبال لازالت مستمرة الى الان مع مخاض تبني نظام يعرف انه ديمقراطي لكنه غير مستقر الى الان بسبب المحاصصة والفساد الى جانب التقاليد الاجتماعية والعشائرية والتي بمجموعها راكمت تركة ثقيلة من المعاناة وسوء الخدمات وجيل كامل من العاطلين يفترشون الارصفة ، فكل هذه المؤثرات اوجدت شروط سهلة ومتوافرة لقيام احتجاجات غاضبة في بغداد وباقي مدن العراق ، وهنا جاء دور عدة عوامل تعمل على تغيير البلد للاستقرار او الى حالة الفوضى ، فالعراق كدولة اسلامية وعربية كانت السياسة والدين في تماس دائم ومباشر فرغم وجود مدارس وافكار شرحت ان الدين بعيد عن سياسة البلاد لتقابلها مدارس اخرى محددة ان الدين هو في صلب السياسة معتمدة في ذلك على بعض نصوص وآيات القران الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فمع سقوط الدولة بالكامل في العراق وانتشار مظاهر العنف وانهايار مؤسسات الدولة جاءت جملة من الدعاوى والفتاوى الدينية من اجل تخفيف وانهاء حالة العنف والاقتتال والاستيلاء على ممتلكات الدولة فجاءت مجموعة الفتاوى في طريق ضبط

الشارع العراقي اولاً" وايقاف الاستيلاء على ممتلكات الدولة الى جانب وجود اقرار عام ان الشعب العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، ليس كما كان قبل هذا العام فكثرة اللجوء الى العنف وضعت امام رجل الدين الى جانب رجل السياسة مجموعة من الاهداف الواجب تحقيقها لإنهاء هذا العنف والاقتتال ، لهذا جاءت هذه الدراسة من اجل تحقيق مجموعة اهداف :

اهمية البحث: العراق قبل العام ٢٠٠٣ ، وبعدها كان لرجال الدين دور حقيق في ضبط المجتمع والدولة ، وان كان هذا الدور اكثر وضوح بعد العام ٢٠٠٣ ، مع انتشار العنف وتفكك مؤسسات الدولة لتقام على انقاضها مؤسسات لدولة ونظام سياسي جديد يختلف عن سابقه مما انعكس على طبيعة الشعب المحكوم من قبل هذا النظام السياسي الجديد .

هدف البحث : يهدف البحث الى تبيان دور رجل الدين كعامل رئيسي ومساعد ايضا" في ضبط مجتمع متعدد واسع الانتماءات .

اشكالية البحث : قبل وبعد كل انتخابات برلمانية يشهدها العراق تتصاعد الازمات الامنية والسياسية لتتدخل المؤسسة الدينية في ضبط ما يمكن ضبطه من هذه الازمات .
فرضية البحث : يفترض البحث وجود مشاكل ناجمة عن تعدد المدارس الدينية والفكرية التي توجه مقلديها في العراق ، فمع كل ازمة سياسية واجتماعية واقتصادية يتقدم رجل الدين في وضع بعض الحلول التي تعتمد التهدئة .

منهجية البحث : اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي .

هيكلية البحث : اعتمد البحث على ثلاث مباحث ، فكان المبحث الاول : مؤثر الدين تغير النظام وتوجيه المجتمع ، والمبحث الثاني: التحول الاجتماعي في الدولة، اما المبحث الثالث: المؤثر الديني الى جانب المقدمة والخاتمة.

المبحث الاول : مؤثر الدين تغير النظام وتوجيه المجتمع

رجل الدين التزم حاجات المجتمعات المحلية في الدول العربية و الاسلامية في وقتنا الراهن كما في السابق هذا الالتزام الذي فرض منذ عهد الرسول الكريم صلى الله

علية وعلى اله وسلم مع الاقتداء بنهج عمل الرسول الكريم الذي كان رسول دين ورجل دولة لتتولى السنين والعهود والممالك وتتراجع دولة الاسلام مع الغزوات التي عرفتها بلاد الاسلام لتعود بعد ذلك اشكالية السياسة في الاسلام (الاسلام دين أم دين ودولة؟) في اواسط القرن الثامن عشر وهو ما ارتبط بمشاريع تدعوا لإصلاح اوضاع الدول الاسلامية فهذه المشاريع بعضها ذهبت للمقاربة مع انموذج الدولة الوضعية المدنية الغربية والدعوة اليه لتعود بشكل اوضح هذه المشكلة (الاسلام دين ام دولة) بشكل واضح في بدايات القرن العشرين اذ ارتبطت مع الغاء الخلافة الاسلامية في تركيا ليظهر هذا الجدل واضح كذلك مع بعض الكتابات لاحد علماء الازهر علي عبد الرزاق ، فمن يرى ان الشريعة الاسلامية لم تتضمن لأية نظرية واضحة ومحددة ومتكاملة العناصر والاركان بشأن طبيعة النظام السياسي الاسلامي فلا خصائصه واسلوب الحكم فيه فالمصادر الاسلامية الدينية (القران الكريم والسنة النبوية المشرفة) لم تعالج موضوع السلطة السياسية بوضوح فلم تفصل او تنظم شكل واسلوب ممارسة هذه السلطة داخل المجتمع الاسلامي هذا الاتجاه ذهب الى ما يناقضه عند عدد من المفكرين الاخرين الذين خالفوه في الراي تماما" عندما اكدوا ان الاسلام دين ودولة فما هو ديني فيه لا ينفصل عما هو اجتماعي او سياسي ، فمع العودة الى منتصف القرن الميلادي الثامن عشر ظهرت ملامح اولى لخطاب اسلامي سياسي تبنى فكرة الاسلام دين ودولة سعيا" الى تطبيقها هذه التطبيقات اخذت ملامحها المحددة منذ بدايات القرن العشرين^(١)، هذا ما كان عليه واقع حال الاسلام والسياسة في العالم الاسلامي ومنها العراق فمع ما تطور في العراق من احداث وتواريخ تابعت ومع اصطدام كل الشعب العراقي بواقع سقوط الدولة عمد ذلك الى اللجوء التقليدي لهذا المواطن العراقي الى مرجعيته العقائدية الدينية التي كانت عبر كل اصداراتاها وفتاواها تعمل تاريخيا على جملة من المسلمات وهي حفظ دماء العراقيين والبحث عن التعايش فيما بينهم كعراقيين اولاً ، الى جانب مطالبتها المستمرة بالإصلاحات والتزام القانون^(٢)، هنا لابد من التذكير ان مسألة حفظ دماء العراقيين وتقديم النصائح والتوجيهات في ادارة الدولة

وهذه المفردة المتعلقة بدور المراجع ورجال الدين في تقديم الفتاوى والنصائح والتوجيهات لا خلاف عليها اذا كانت مقدمة وموجهة للمقلدين والمريدين وعموم المسلمين ، غير انها تكون محل خلاف عند تقديمها للمسؤولين والقائمين على السلطة والادارة ، اذ وفق معتقدي المذهب ليست واحدة ففي غالبية الأدبيات المذهب الشيعي في الإسلام، هناك تناقض حاد بين الحكم الديني في إيران، حيث يحتفظ رجل الدين بالسلطة المطلقة على شؤون الدولة، وبين رجال الدين في العراق، الذين يعتبرون رسمياً جزءاً من المدارس الشيعية الأكثر هدوءاً، ما يعني استبعادهم رسمياً عن أمور السياسة. فرجال الدين العراقيون أنفسهم يخبرون الزوار الأجانب أنهم لا يتدخلون في السياسة إلا للضرورة (المصلحة)، وهي مفهوم في الفقه الإسلامي يتم الدفع به - تقليدياً في أوقات الخطر الشديد - لحماية رفاهية عامة الناس^(٣)، وهذه الضرورة والمصلحة متوافرة في واقع العراق وهو ما استدعته حال البلاد عند كل مرحلة من مراحل الازمات التي مرت بشعب العراق و النظام السياسي والتي كانت اولى مراحل سقوط النظام السياسي السابق متزامن مع سقوط الدولة بشكل كامل الى جانب تراجع العامل النفسي والقيمي للمواطن في العراق ، وهو ما كان له انعكاس على دخول عموم العراق شعباً ودولة الى مرحلة جديدة سادت في بداياتها فوضى وعدم انضباط في الشارع العراقي وتصاعد صرخات استرجاع الحقوق والثأر من رجال الامن والمسؤولين السابقين وكثرة النزعات العشائرية التي استتبعت هذه المطالبات ، فكان ضبط الشارع اولوية في تلك المرحلة وتحديدًا " خلال الايام الاولى لسقوط النظام السابق خاصة مع تزايد حالات نهب ممتلكات وموجودات الوزارات باستثناء وزارة النفط والتي تكفلت قوات التحالف بحماية مقارها في حين ساد النهب والسلب جميع الوزارات ودوائر الدولة السابقة فخلال تلك المرحلة لوحظ زيادة كبيرة في عدد العوائل والافراد الذين كانوا يستولون ويحتجزون بيوت ودوائر تابعة لأشخاص مسؤولين او عاملين في بعض الاجهزة كما ان حالات الانتقام من المسؤولين السابقين الذين لم يتمكنوا من مغادرة البلاد او مناطق سكنهم سادت حالات القتل والتهديد مما اوعز الى ضرورة تدخل

المؤسسة الدينية ورجالها لضبط هذا الواقع فصدرت مجموعة الفتاوى الصادرة عن مرجعية السيد علي السيستاني في (٢٧/٤/٢٠٠٣م) :^(٤)

- العمل في سبيل ضبط الشارع العراقي وتحددت بفتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات، وجميع الدوائر الحكومية.

- ودعا إلى المحافظة على هذه الممتلكات، بوصفها ملكاً عاماً لجميع أفراد الشعب العراقي.

- ورفض قيام العوائل وإن كانت في عوز أن تستخدم هذه الممتلكات الحكومية.

وهاتين الدعوتين تأكدتا ثانياً في الاجابة على اسئلة يتقدم بها المقلدون فكانت اولى الفتوات رداً "على سؤال كيفية التعامل مع ممتلكات الدولة بعد الفراغ الحكومي وخلو الدوائر من الموظفين وهنا كان للمرجعية تحريم واضح لأعمال السلب والنهب التي اصابته الدوائر والوزارات ففي نص صادر حدد السيد السيستاني ذلك " لا يجوز اخذ شيء منها ، ويحرم التعامل به ..."^(٥)

- منع السيد أن تقوم حالة من الانتقام و الاحتراب الداخلي، وسفك الدماء بحق رجال النظام السابق ممن كان لهم يد في قتل الأبرياء، إذ أوجب أن تحال هذه القضايا إلى المحاكم المختصة في الدولة بعد قيام حكومة مستقلة ومنتخبة تدير شؤون البلاد.

ومع تسارع الاحداث وانفلات السلاح بين الناس تشكلت مجموعات تابعة للسيد مقتدى الصدر وتظهر مشاكل متعلقة بضبط امن والمسؤولية في مناطق المراقدة المقدسة وهو ما سبب في تجدد الاشتباكات بين مؤيدي الصدر وقوات التحالف وهو ما حدا بالمرجعية التدخل عبر الناطق باسم مكتب السيد السيستاني ، شامل الموسوي في تجمع لانصار السيد السيستاني في محافظة واسط جنوبي البلاد حيث حدد ان من الواجب ايقاف هذا القتال وضرورة انسحاب قوات التحالف الدولي وانهاء كافة مظاهر التسلح^(٦)، فأوضاع البلاد كانت شديدة الالحاح لتدخل المرجعية الضروري والتي كانت تصدر عن طريق عدت وسائل كأن تكون بشكل رسائل او اجوبة عن أسئلة

تقدم للمرجع الديني يتم الرد عليها بشكل مباشر فهذه المباشرة ارتبطت بجملة من الفتاوى والبيانات والتي كانت تصدر.

فمستويات العنف الغير مسبوقه الى جانب استباحة الممتلكات العامة وحتى الخاصة خلال تلك المرحلة حددت دور العامل الديني ومراجعة في العراق جميعهم ودون استثناء على شكل واضح بعد العام ٢٠٠٣، وكانت اولى هذا الدور المزدوج لضبط العنف مع حالة انتشار السلاح والانفلات الامني في الشارع العراقي فكان من رجال الدين من تبنى موقف سلبي في التشجيع على فكرة الطائفية مقابل جال دين ساهموا في التقليل من حالة التنافر بين العراقيين وهو ما كان بازا في مرحل بناء الدولة الجديدة ودستورها فدعا فيها المرجع الديني الشيعي الاعلى الى اجراء انتخابات لتكوين جمعية تأسيسية تتولى كتابة الدستور للبلاد وهو ما تجابه مع وجود ادراك اعضاء مجلس الحكم بما فيهم الإسلاميون ان هذه الدعوة غير عملية في حينه محاولين تجنب وتأويل هذه التوصية بتعيين لجنة تحضيرية للتوصية بالية لاختيار الجمعية التأسيسية مما جعل مجلس الحكم مع امتداده من اللجنة التحضيرية والتي كانت قائمة على التعيين وهو ما تتجاذب فيه كلجنة تحضيرية مصالح متعارضة بشأن انتخاب جمعية تأسيسية وهو ما ادخل مجلس الحكم في ان اجراء هذه الانتخابات سيطيل من العملية الامر الذي يسمح للمجلس بان يطيل فترة صلاحياته ويعزز مركزه في السلطة وهو ما سيكشف عن ضعفه من جانب اخر فمجلس الحكم يرغب في كسب الراي العام عن طريق التسريع في عملية خلق حكومة منتخبة معلنة العودة الى السيادة ومنهية الاحتلال وهو ما اوقع مجلس الحكم في توازنات متباينة^(٧)، ومع تقدم تطور البلاد عبر اجراء عدت انتخابات برلمانية وتشكل على اثرها حكومات تطورت المشاكل والازمات التي تستوجب تدخل المرجعية مجددا لتقديم التوجيهات والحلول لتهديدات جديدة والتي كانت هذه المرة من شكل جديد اذ وصل الفساد الاداري والمالي في العراق الى درجة مرعبة اذ صنف وفق منظمة الشفافية الدولية والتحالف الدولي لمكافحة الفساد بان يصنف العراق بالمرتبة الاولى ضمن الدول الاكثر فسادا" في العالم اذ اختفت اكثر من ٣٣٠، مليار دولار من ميزانيات

العراق لعشر سنوات سبقت فحجم المشاكل قاد عملية فساد واضحة من قبل الاحزاب الحاكمة عبر الاستيلاء على العقود وطلاق سراح السجناء مقابل مبالغ طائلة وتوظيف الاموال العامة لبناء علاقات مع زعامات العشائر والبعض من رجال الدين فكان من المستبعد ان تنجح محاولات كبح الفساد لان الاحزاب الحاكمة نفسها تعتمد عليه في تحصيل الاموال التي توظفها لأجل استمرارها في الحكم^(٨)، وهذا ما كانت عموم المرجعيات ورجال الدين في العراق ترفضه .

المبحث الثاني: التحول الاجتماعي في الدولة

مع ما تم من تغيرات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية في العراق والتي كانت لصيقة بمستويات من التغير معتمدا العنف والقسر ، اعتمدت المرجعية رغم ظروف الاحتلال المعتمدة على السلاح والحرب على منهج المقاومة السلمية للاحتلال حيث تحركت المرجعية بعد عام ٢٠٠٣م، باستراتيجية مدروسة لتمكين الشعب العراقي من اخذ زمام المبادرة فيصنع مستقبله، وافهام ذلك لسلطة الاحتلال والمتعاونين معها، فعلى الرغم من رفضها المطلق لقاء أي مسؤول من الاحتلال، الا ان افكارها ومطالبها كانت تنقل لسلطات الاحتلال وخاصة عن طريق الامم المتحدة والسياسيين العراقيين^(٩)، وهو ما كانت تبعاتها مرتبطة بكل مراحل التطورات السياسية اللاحقة للعراق ففي السابق الى وقتنا الحالي الى حد ما كانت اليات وصفة الاكراه والعنف هي ما غلب طيلة الفترة الزمنية السابقة لمرحلة التغيير وسقوط العراق في ٢٠٠٣ ، فحال كل مفاصل دولة العراق كانت قائمة على أساس العنف والإقصاء وتهميش الأثرية طبقية كانت أو طائفية ، وهو ما حقق اعتقاد وسلوك معتمد بعد التغيير هو ان من كان يحكم سابقا وهو مضطهد أولى بالحكم الآن ، وهو ما اصبح بسببه عاملا مجهضا لديمومة العراق في شكله الإنساني المرتبط بخيارات المواطنة والمجتمع المتعدد المشاركة والهويات^(١٠)، فالقسوة والعنف كانت سمات التحول في العراق وهو ما له التأثير في المجتمع العراقي نفسه عبر لجوء قطاع من المواطنين الى تغليب القسوة والعنف واعتماد السلب ونهب الممتلكات العامة والخاصة حيث استيحت غالبية وزارات ومؤسسات الدولة ليستبد الامر لاحقا ويتشكل مجلس

الحكم، فمن خلال ادارة الحكم التي تمت وتتم للقوى السياسية الشيعية تحدد عبر غالبية الاسلام السياسي الشيعي في العراق يعانون من عقدة في علاقاتهم مع الولايات المتحدة الامريكية والتي سببها الرية السلبية لكل ما هو امريكي ففي حقيقتها هذه الرؤية تشكلت وتكونت وتراكمت خلال عشرات السنين فالأصل هنا الرؤية للولايات المتحدة كونها تمثل الامبريالية والرأسمالية المتوحشة والتي جاءت وتراكمت في الاوساط الشيعية من خلال اليسارية الشيوعية والتي ظلت تحتفظ بنظرتها لأمریکا فهي الراعي الاكبر للصهيونية واسرائيل وهو متشكل ايضا" من خلال المنظور القومي والناصرى لأمریکا وليس من خلال نظرتها لها كشیطان اكبر والمتبلورة من خلال المنظور الايراني أي ان الشيعة في العراق لم يكن لهم رؤية خاصة بهم للولايات المتحدة وهو ما افقدهم المبادرة وضياح بوصلة العلاقة مع الولايات المتحدة ، فكان لابد من رؤية شيعية موحدة جديدة ، فسياسي الشيعة في العراق ليس لهم وجهة واحدة فينقصهم المشروع والقيادة فبدون المشروع لا يمكن ان يحددوا وجهتهم وبدون قيادة لا تحمل المشروع لا يمكن لهذا المشروع ان وجد ان يتحول الى حقيقة في ارض الواقع فالانتخابات أيا" كانت معرضة دائما" الى خطر المقاطعة في ظل الاداء السيئ للقوى السياسية العراقية برمتها فكما ان الفترة السابقة كانت الاسوأ بسبب انخفاض اسعار النفط وعجز الميزانية وتراجع الوضع المعاشي للمواطن ، كما ان تمكن الجماعات المرتبطة لما يسمى الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام من احتلال ثلث الاراضي العراقية مخلفا" اربعة ملايين نازح ودخول البلاد في مشاكل سياسية وتنظيمية كفقدان قاعدة للبيانات حول وضع الناخبين للانتخابات القادمة^(١)، مع تزايد المشاكل الامنية والاقتصادية للعراق والتي كانت اكثرها وضوحا وتهديدا للبلاد تمكن الجماعات المسلحة والمرتبطة بما يعرف بالدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام داعش في العام ٢٠١٤ وما مثله من تهديد ، وهو ما جل هذا التهديد الامني هو الاول والاوى بالمواجهة بحيث انه غطى على باقي ازمات البلاد وتغيب القضايا الاقتصادية والخدمية وعدم التفاعل مع الدعوات للاحتجاج على إهمال الحكومة لها. لكن انتهاء الحرب بهزيمة داعش وحصول استقرار أمني كبير منذ عام

٢٠١٨، أعاد هذه القضايا إلى الواجهة، في ظل حالة إحباط عام من إمكانية تحقيق إصلاحات حقيقية؛ الأمر الذي أبرز شعار إسقاط الطبقة السياسية برمتها، وهو ما ظهر في احتجاجات البصرة خريف ٢٠١٨ لتنتشر معها احتجاجات في العاصمة وبعض مدن الفرات الأوسط حيث كان المبرر الأول والواضح الحضور الطاغي لجيل الشباب الجديد من الذين يتسمون بضعف ولائهم للمنظومة الطائفية والعشائرية ومن الذين عاشوا في فترة الانفتاح الكبير في عالم المعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي، الذي يجعلهم أكثر تأثراً بالتحويلات العالمية^(١٢)، فمع تراكم الاحداث والاحتجاجات في العراق نتيجة للفساد وسوء الخدمات تدخلت المؤسسة الدينية في العراق ، في صلاة الجمعة ٤ / ١٠ / ٢٠١٩ ، أعلنت مرجعية آية الله علي السيستاني معربتا عن موقفها وطالبت الحكومة بالعمل على تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل للشباب وكل العاطلين والابتعاد عن المحسوبية ولمنسوبيه ومحاسبة المقصرين، محاسبة الفاسدين في السلطة بكل مستوياتها. وقال أحمد الصافي، معتمد المرجعية، في خطبة صلاة الجمعة بمدينة كربلاء، إن ((الحكومة عليها أن تنهض بواجباتها لتخفيف معاناة المواطنين وعليها أن تبتعد في المحسوبيات بملف التعيينات الحكومية))^(١٣)، وبالمقابل كانت دعوات مقابلة ، فكما طلبه المرجعية من الحكومة واجبات محددة بالتعيينات وتحسين واقع المواطن العراقي البسيط كانت هناك دعوات مقابلة للطرف الاخر وهم المواطنين بدعوة المرجعية الشيعية في النجف العراقيين، المحافظة على سلمية الاحتجاجات ، الا ان المرجعية كموقف مما تمت ممارسته من قبل جهات امنية في الشدة في التعامل مع المحتجين لم يكن واضحا فما تم الاعلان عنه في دعوة المرجعية للجهات الحكومية وما تم من جرائم القمع ومستقبل النظام المعتمد على المحاصصة و المرفوض شعبيا، تميز بالتذبذب والضبابية، إلى حد وصوله إلى حالة من الانحياز، والدعم للنظام المذهبي ، وقبول استمرار تبعيته لإيران وأحزابها، التي تقتل العراقيين في ساحات الاعتصام، من أجل البقاء في السلطة، والتغير الحاصل جاء من خلال توجهات الشباب من المحتجين تجاه فساد متسلسل لحكومات عراقية متشكلة بعد كل انتخابات برلمانية رأى كثير من المتظاهرين ضد الفساد

والحكومات ان موقف المرجعية لم يكن بمستوى الحدث ولا يلبي طموحاتهم بإجراء تغييرات شاملة على المنظومة السياسية ، وهذا تحدد بشكل واضح في الموقف الذي اعتمده المرجعية والذي تغير كثيرا بعد عمليات القمع المفاجئ وغير المسبوق الذي تعرض له المحتجون الشباب من قبل الفصائل المسلحة، بالإضافة إلى التدخل الإيراني الواضح والمباشر في ملف الاحتجاجات ايضا عدى ما تمتلكه من نفوذ على السياسات التي يعتمدها القائمين على صنع القرار في بغداد، فكان اهم تحول في موقف المرجعية عبر ضغط على الحكومة العراقية وأجبرها على التحقيق في تلك الحوادث والاعتداءات على المحتجين . وكذلك وقوفها الى جانب المتظاهرين والمحتجين فمواقفها المتتالية المؤيدة للاحتجاجات أعطت زخما أكبر وحسنت موقف كثير من العراقيين ممن لديهم موقف متردد من المتظاهرات. ولايزال بعض المحتجين ينتقدون موقف المرجعية الدينية في النجف من الاحتجاجات لأنها لم تدعو بشكل صريح إلى إسقاط الحكومة أو تصدر فتوى دينية تحرم فيه قتل المحتجين.، وهو ما ذهب الى تحديده الكاتب سرمد الطائي ((المرجعية أوصلت رسائل عدة إلى المحتجين وبعده طرق تخبرهم فيه أنكم أنتم الأساس ونحن نتبعكم ووظيفتنا حمايتكم ومساعدتكم ومساندتكم... هذا يعد تطورا كبيرا يحسب للمرجعية، لأنها تريد مساعدة الجمهور على زيادة ثقته بنفسه وأن يتصرف ويفكر ويتخذ قرارات دون ان ينتظر رأي الاخرين ... هناك شعورا لدى المرجعية في أن المجتمع تطور وأصبح من الصعب لأي شخص أن يقوده، وعلى الجميع أن يتكيف مع لحظة جديدة تؤكد نضوج المجتمع بشكل أكبر مقارنة بالسابق))^(١٤). فدور العامل الديني كان ولا يزال واضحا على كل من المواطن والمسؤول وهو بشكل عام كصوت ودعوات تهذب الى ترجيح كفة الاستقرار في العراق.

المبحث الثالث: المؤثر الديني

المؤثر الديني في العراق سابقا" ولاحقا" دور واضح ومؤكد بسبب تضافر جملة من العوامل المرحلية التي اصابت العراق بعد العام ٢٠٠٣، فالإنسان وحسب الفطرة التي فطرها الله سبحانه وتعالى جاعلت الانسان الشعور الدائم الى الارشاد والعون فهو

مخلوق ضعيف يحتاج دائما الى التوجيه والارشاد لتسيير شؤونه الاجتماعية والشخصية ايضا وهذا الشعور الدائم انعكس بالعراق وشعبه الى وجود احساس بالخطر واستمرار الصراع ومع التحول الى تنافس وصراع مذهبي او عز وجود سلاح متداول ،-على سبيل المثال لا الحصر - كان جيش المهدي يمثل القوى المسلحة الوحيدة التي تمكنت من ايقاف زحف القاعدة من امكانية التمدد في المناطق المعروفة بغالبيتها الشيعية في بغداد ، كما ان سوء الوضع الاقتصادي في جنوب العراق واستمرار الاحساس بالظلم والتهميش ظل ملازما" للمواطنين في محافظات جنوب العراق رغم مرور عدة سنوات على سقوط النظام السابق ، ان تلك الممارسة الديمقراطية على مستوى المجالس المحلية لكثير من المناطق والمحافظات دفع الكثيرين الى اللجوء الجماعات المسلحة اعتقادا" منهم انها السبيل الوحيد لفرض واقع سياسي مرجو وتحقيق المكتسبات ، فاستمرار الاحتلال منذ العام ٢٠٠٣، الى يومنا هذا رغم ان العراق حاليا" يعد دولة مستقلة الا ان واقع الحال يبين هذه الحقيقة غير مؤكدة^(١٥)، فالمؤثر الديني الذي ظهر بشكل واضح للمرجعية في العراق ، تهية الارضية السياسية والاجتماعية لخراج الاحتلال دون قتال وضحايا وفوضى لاسيما العراق لم ينفك عن الحروب والازمات، لذا يرى المرجع السيستاني ان من يقومون بأعمال عنف واستهداف العراقيين من مدنيين ورجال شرطة وجيش ومؤسسات الدولة ان هؤلاء هدفهم عدم استقرار الامن في هذا البلد وهم يساهمون في اطالة امد الاحتلال، والاضرار بمصلحة الشعب العراقي^(١٦)، فالعراق ومع كل ما تضافرت من ظروف لازال يشكو من غياب واضح لبعض السياسات اللازمة لاجل الاستقرار، فالتقصير واضح للدولة في حماية الحقوق والحريات العامة للفرد والمجتمع، كما ان راي المواطن والاستجابة لمطالبه غير موجود فانخفاض نسب الحرية داخل الاحزاب السياسية كما ان المواطن بشكل عام تنخفض نسب مشاركته في الحياة العامة فالقانون ضعيف ويعاني من ازدواجية المعايير المعتمدة في تطبيقه وهو ما يخلق غياب العدل والفوضى العامة وهو ما ادى الى ظهور الصراعات السياسية على السلطة بين المكونات السياسية والاجتماعية وهو ما كانت له نتائج سلبية في الاداء الاقتصادي

والامني والخدمي رافعا" بذلك نسب الفقر واتشار الفساد الاداري والمالي^(١٧)، فدور رجال الدين بشكل عام يدور في ضبط المجتمع العراقي والمعرف عنه انه مجتمع عشائري بشكل عام ، وكذلك تكون الصعوبات هنا في حالة ازالة التناقضات لبعض تصرفات ابناء العشائر - على سبيل المثال لا الحصر - الملاحظ ان العشائر قد دفعت بأبنائها الى المعارك وقدمتهم قرابين للوطن والدين تلبية لنداء وفتوى المرجعية الدينية ، في حين نجد ان هذه العشائر عينها تخالف فتوى اخرى للمرجعية بعدم اطلاق العيارات النارية دون اكتراث بالمخالفة والاضرار التي ستلحق بالأنفس البريئة والاموال نتيجة الرمي العشوائي ❖^(١٨)، وهو ما يوجب عامل النهوض بالتحديات الجديد ومقدار الاستجابة لها ، فالإصلاح داخل أي نظام سياسي واجتماعي يجب ان يأخذ بعدي التحدي والاستجابة فالبعد الخارجي هو التحدي لهذا النظام الجديد اما البعد الاخر فهو استجابة هذا النظام للتحدي القائم فالיום حقيقة التحدي تأتي من الشارع لان السلطة السياسية سواء كانت تنفيذية او تشريعية او قضائية جعلت بينها وبين الناس فاصلا" فجوهر الاختلاف حول نقطتين اساسيتين هي ان النظام السياسي الذي تشكل بعد عام التغيير حظي بدرجة عالية من المقبولية ، والان هو في اقل درجات المقبولية ، اما النقطة الثانية هي ان هذا المواطن العراقي الان اضحى في اعلى درجات التذمر فالسخط والنقمة على هذا النظام المتشكل في اعلى درجاتها^(١٩)، وكان اعتماد خوض رجال الدين في تسيير سياسة البلاد محدد بفترة متسمة بالتوتر والصراع والمنازعات وهو ما حدا بالمرجعية ان لا يكون طرفا في السياسة بل محاولة للإرشاد دون ان يكون داعما لطرف من الاطراف وكان هذا واضحا" في رسالة صادرة كانت بمثابة فتوى اوضح فيها السيستاني ابتعاده ان يكون طرفا" في الخلافات : "سماحته فوق المنازعات وليس طرفا" فيها ، ورعايته الابوية لجميع المؤمنين من مقلديه وغيرهم بل للعراقيين كافة"^(٢٠)، فمع الاتصال المباشر فيما بين المرجعية وقوات الاحتلال التي صارت امرا" واقعا" وصف الحاكم المدني الامريكي على العراق موقف مرجعية السيد السيستاني بالغامض "الذي يتقلب بين العزلة الروحية والمشاركة المباشرة في العملية السياسية فقد كان اية الله

بعمامته السوداء، وعباءته الدينية الداكنة، ولحيته البيضاء، صاحب النفوذ العظيم في مدينة النجف^(٢١)، اعتمد واستوجب الخطاب الديني الاسلامي والذي يعمل وفق اطار من القيم السامية من المحبة والاخاء والوحدة والمشاركة في العمل والبناء ويتجنب اثاره اية حساسيات دينية وقومية ومذهبية متخذاً من الخطاب القرآني والنبوي النموذج الذي يحتذي خطاه فهو مسؤول عن رفع اية جهالة تولدت نتيجة الفهم الخاطئ للدين والتي تسبب تفتيت الوحدة الوطنية، فالشعب العراقي بعمومه ذو انتماء اسلامي وانساني يعتمد احترام الجوار وعدم التعدي على الغير واعانة المظلومين وبالتالي فهذا الخطاب الديني يعمل وفق اعادة تأهيل الانسان من خلال بناءه الروحي والفكري وتنظيم اولوياته الفكرية وفق مقاييس منطقية مستندة الى حقائق واقعية فالإنسان العراقي الذي عانى ولسنين طويلة من اجواء التربية الفاسدة والتنشئة المخطوئه فكان لأساليب الخوف الدور في تخريب فكر ونفسية الانسان العراقي^(٢٢)، فالمجتمع العراقي واجه مع اولى خطواته بعد تغير النظام والبدء بمرحلة جديد والتي كانت ملئاً بالمفاجئات فكانت اولى المفارقات الاخلاقية والانسانية التي واجهت المجتمع العراقي بعمومه هي فاجعة الاعتداءات التي حدثت من قبل قوات التحالف الدولي في الاعتداء على ارواح المدنيين وممتلكاتهم وما تلاها من اكتشاف حالات التعذيب في السجون التي اشرفت عليها قوات التحالف الدولي مع وجود حالة من التناقض حول السلوكيات التي تعرف دولياً وقانونياً على انها جريمة واعتداء فمع الاعلان الدولي هناك تحريم وتجريم للتعذيب من خلال نص المادة ٥، من الاعلان العالمي لحقوق الانسان اضافة الى اصدارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٥، الخاص بحماية الاشخاص من التعرض للتعذيب، الى جانب اتفاقية جنيف الرابع للقانون الدولي الانساني لعام ١٩٤٩، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، واتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٨٤، والنظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨، والتي بمجملها كانت تجرم وتمنع الاعتداء والتعذيب^(٢٣)

وهو ما تطلب بقاء الشعب العراقي اعزل امام قوات التحالف الدولي (قوات الاحتلال) وتدخل المرجعية الدينية في السعي لحماية العراقيين:

والمرجعية الدينية في سعيها لا جل انفاذ الاستقرار في العراق بقت في حالة تفاهم مع ممثل الامم المتحدة في العراق ، حتى بعد قيام المظاهرات والاحتجاجات ضد تردي الواقع الخدمي والفساد في العراق من قبل الحكومات المتولية عليه وهو ما تم بقاء الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق والتي ، ذكرت مبعوثة الأمم المتحدة جنين هينيس بلاسخارت إن المرجع الشيعي السيد علي السيستاني، يساند تنفيذ إصلاحات جدية خلال فترة زمنية معقولة^(٢٤).

واتصال المرجعية الدينية في العراق مع المنظمة الدولية جأت تنسيقا ومكمل لسلسلة من التعاون الاتصالات المستمرة والتي تعود الى المرحلة الاولى بعد التغيير العسكري وانهاء النظام السابق وما تبعة من مستجدات ناجمة عن الوجود العسكري المباشر للقوات التابعة لكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العراق وحالة الفوضى التي تبعتها من انتشار السلاح وظهور بعض الجماعات المسلحة وحالة الانهيار التي شملت كل مؤسسات الدولة العراقية وتحديد المؤسسات الامنيتين الداخلية والخارجية وتحول العراق الى مساحة وفراغ مباح لدول العالم المجاورة والبعيدة وهو ما تطلب تدخل المرجعية الدينية والتي حددت اولا حرمت الدم العراقي وانهاء حالة العنف التي سادت الشارع العراقي مع الانتشار الواسع للسلاح ومطالبات التأثير واسترداد الحقوق التي صادرها النظام السابق والتي كانت من أهم المشاكل والازمات هي دخول جماعات وتنظيمات مسلحة تبني افكار جهادية مرتبطة بمصالح خارجية ولا تعتمد المصلحة العراقية وهو ما تطلب ان تعتمد المرجعية التعاون مع الامم المتحدة في البداية ومن ثم مع الفاعل الرئيسي المتمثل بالولايات المتحدة الى جانب السياسيين العراقيين والذين تتابعوا مع اكمال كتابة الدستور واجراء الانتخابات البرلمانية الدورية .

مراحل وحالات تدخل المرجعية بواقع تطور الاحداث في العراق بعد ٢٠٠٣:

مطالبة الأمم المتحدة وتحميلها المسؤولية الكبيرة أمام الشعب العراقي كونها هي المسؤولة عن توفير الغطاء الدولي لقوات الاحتلال بان تأخذ في مساعدة العراقيين في الخروج من محتهم والأشراف العام على العملية السياسية في العراق لحين استقرار الأوضاع في البلاد	الدعوة لأجراء انتخابات لاختيار اعضاء البرلمان والحكومة للمرحلة الانتقالية لأجل اتمام ادارة الدولة فترة انتقالية^(٢٥) وشددت على أن موقف المرجع الأعلى لشيعه العراق من الوضع السياسي الحالي هو "قبول أفضل المر عبر الانتخابات، رغم ما في العملية الانتخابية من ثغرات وهنات كثيرة". وتابع "لذلك فضل سماحته العمل على إيلاء هذه المبادرة كل عنايته ودراسة العوامل الخارجية التي تحيط بها وربما تحكم عليها بالفشل، ولكن طرحها في هذه المرحلة وإن حققت أي نسبة من النجاح المقبول فإنه سيولد القناعات اللازمة بالعمل حتى بنسبة معقولة على بلورة وفاق وطني لكل العراقيين^(٢٦)
العنف الطائفي التي عصفت بالعراق وبلغت ذروتها بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والتي بدأت شرارتها بضرب مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء. كان المرجع الشيعي الأعلى يدعو "للتهدئة وإلى استنكار أعمال العنف التي قطعت أوصال البلاد^(٢٧)	

ليس من قبيل المصادفة ان تكون طبيعة الفتاوى والدعوات التي قدمتها وتقدمها المرجعية الدينية في العراق استجابات لواقع ملح ومتفجر وهو انعكس على هذه الدعوات والمعالجات فخلال سقوط الدولة تطلبت فتاوى محددة لتليها مرحلة كتابة

دستور للبلاد واجراء انتخابات دورية وتشكل حكومات تعمل بدورها على حل المشاكل للبلاد والتصدي للعنف فكانت طبيعة هذه الفتاوى والملاحظات التي حددها المرجع الشيعي السيد السيستاني منذ النصف الثاني من تشرين الاول ٢٠٠٣، انصبت حول حقيقة النتائج المترتبة على محو كامل الدولة العراقية وفقدان الامن والسلطة من خلال محو الدولة وتلاشي السلطة المركزية لتعمل فيما بعد على حل الكثير من المشاكل والازمات دخلت الى داخل المكون العقائدي نفسه من خلال الدعوة للرجوع الى الحلول السلمية وعدم استخدام السلاح في المجابهات دموية حتى داخل الوسط الشيعي وهو ما حدث في حادث كربلاء جاعلا " في ذلك مناسبة لا عادة التفكير بحقيقة النتائج التي اسفرت عنها محو الدولة لي طرح مخاوف من خطر انزلاق البلاد الى نوع من المواجهات العرقية والطائفية واسعة النطاق بما في ذلك عل طائفة وكل جماعة من الجماعات السياسية التي باتت مسلحة ومنظمة ^(٢٨)، لتاتي بعدها تهديدات متصاعدة كانت اشد خطورة تمثلت بتهديدات انهاء الدولة العراقية والتي تمثلت بتصاعد دور الجماعات المسلحة المنتمية الى الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام داعش حددت خطبة الجمعة لممثل المرجعية عبر السيد احمد الصافي في ٧/اب/٢٠١٥، والتي حدد فيها والمطلوب من القوى السياسية ان توحد مواقفها في هذه المعركة التاريخية التي هي معركة وجود للعراق... ومن جانب آخر فإنّ البلد يواجه مشاكل اقتصادية ومالية معقدة ونقصاناً كبيراً في الخدمات العامة وعمدة السبب وراء ذلك هو الفساد المالي والإداري الذي عمّ مختلف دوائر الحكومة ومؤسساتها خلال السنوات الماضية ، ولا يزال يزداد يوماً بعد يوم ، بالإضافة إلى سوء التخطيط وعدم اعتماد استراتيجية صحيحة لحلّ المشاكل بل إتباع حلول آنية ترقيعيه يتم اعتمادها هنا أو هناك عند تفاقم الأزمات.... المتوقع من السيد رئيس مجلس الوزراء الذي هو المسؤول التنفيذي الأول في البلد - وقد أبدى اهتمامه بمطالب الشعب وحرصه على تنفيذها - أن يكون أكثر جرأة وشجاعة في خطواته الإصلاحية ولا يكتفي ببعض الخطوات الثانوية التي أعلن عنها مؤخراً ^(٢٩).

وبذلك يكون للمراجع الدينية بشكل عام دور يعتمد التهذئة والدعوة الى عدم اللجوء

للعنف والبحث عن حلول امنية وسياسية واقتصادية عبر اعتماد السلم المجتمعي من خلال الفتاوى والدعوات والرسائل الموجه للمجتمع وسياسي البلاد.

الخاتمة

لقد استقر في ادارة العملية السياسية وتسيير شؤون البلاد حالة توافر التوجيهات العامة والارشادية التي يقدمها الخطاب الديني المقدم المرجعية وهذا الخطاب يعمد على ادارة اتجاه العامة في الدولة بما يحقق الاستقرار فهو يسير مع تطور الاحداث تباعا في العراق عبر التجديد في المطالبات والتوجيهات ضمن إطار محدد للعقيدة الإسلام، ويرتبط مضمونه بما يحتاجه العراقيون على اختلافاتهم وكانت اولى تدخلات المرجعية عبر السعي لا رجاء الاستقرار وضبط الشارع المنفلت بعد العام ٢٠٠٣، من خلال مطالبة الامم المتحدة بالتدخل وتحمل المسؤولية في العراق ، ومن ثم الحفاظ على امن العراقيين واستقرار البلاد وبعدها التوجيه لاختيار من يمثل الشعب في الانتخابات لاختيار اعضاء البرلمان والحكومات التي تنبثق عن هذه البرلمانات وتوحيد الكلمة بين العراقيين سنة وشيعة مسلمين ومسيحيين مع الاخذ بعين الاعتبار حالة الغليان داخل المجتمع العراقي نتيجة تغير الظروف والمشاكل الاقتصادية والسياسية للشعب العراقي، وأثر تطور الاحداث في العراق من تفشي حالة الفساد وحالة المحسوية ووصول الاهمال من قبل المسؤولين الى درجة جعلت الهم الاكبر الحصول على المكاسب الشخصية تفجرت الاحتجاجات من قبل الشباب العراقي لتتدخل المؤسسة الدينية كطرف محايد وموجه بين رجال السلطة الحاكمة والاحزاب التي تمثل امتداد لمسؤولي السلطة والشباب الغاضب ، في دعوة الدولة لاستجابة لمطالبهم الى جانب تأكيد وطلب المرجعية الشيعية أن على المتظاهرين والمحتجين ضرورة الحفاظ على اتباع الاساليب السلمية وعدم استخدام العنف كونها الشرط الاساس للانتصار في معركة الاصلاح وتحقيق المطالب.

الملخص:

العراق كحال باقي الدول والبلدان العربية والاسلامية ، شهد ولا زال يشهد الى الوقت الراهن حالة تغير داخل المنظومة الاجتماعية والافكار حول ما تم ووصلة اليه حال العراق وشعبة السياسية والاقتصادية بعد اكثر من ثمانية عشر سنة على تغير النظام السياسي في العراق وذلك من خلال ما برز في الشارع العراقي من تظاهرات واحتجاجات كان مصدرها الشباب الغاضب والمحبط لأسباب منها سوء الخدمات والفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية ، فمن الواجب ادراك العراق كواقع سياسي واقتصادي واجتماعي لم يشهد منذ قرابة الخمسة عقود استقرار واضح ، وهو ما استدعى اجتماعيا "تدخل رجل الدين لغرض التوجيه والارشاد فهذا الدور اصبح واضحا" بعد العام ٢٠٠٣ ، من اجل ارشاد الشعب بشكل عام الى جانب السلطة السياسية والقائمين عليها من خلال تقديم التوجيهات والحلول للامات والمشاكل التي تظهر في العراق ، فرجل الدين كان امام تحديات حقيقية شانه شان كل الشعب العراقي مع سقوط الدولة العراقية وهو ما استوجب تدخله لا سيما في مجال ضبط الشارع العراقي هذا الشارع المتسم بالعنف كطابع عام له الى جانب ذلك التوجيه لأجل الاصلاح لكل من النظام السياسي والاجتماعي الذين يعانون من كثير من المشاكل ، فاستوجب على المرجعية الدينية الوقوف في المرحلة الراهنة موقف الحياد الى جانب التوجيه بالإصلاحات والتسوية ما بين السلطة السياسية وشباب الاحتجاجات.

Abstraction

clergy men to reform political system Invitations of

Iraq status such as other Muslims Arabic states witnesses now changes through people in Iraq this deal of change in the thinking and thought about the achievements in the state after pass eight teen years to change in country this led to streets protests by angry frustrated youths because poor services and corruption in Iraqi institutions . Iraq in fact did not witness stability in political economic and even social case for half century

. this need intervention clergy men for guidance and counseling after ٢٠٠٣. ti guide the people generally and to guide political men . clergy men in Iraq after ٢٠٠٣. In front of many seriousness problems like all Iraqi people after fail Iraq state street settings .Iraqi people have many problems of high level of violence this need to intervention clergy men stand beside all the Iraqi people and political men.

الهوامش:

(١). م. د. علي عباس مراد ، الخطاب السياسي الاسلامي واشكالية المواجهة بين الشورى والديمقراطية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٥ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز – كانون الاول ٢٠٠٧ ، ص ١١٩-١٢٠.

(٢). د. احمد جودي الجراح ، مدير تنفيذي لمركز الحكمة والحوار والتعاون ، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٢ p=٥٤٤ www. al-kalima.iq/?

جينيف عبده ، رجال الدين يدعمون الاصلاح ويحافظون على خيط رفيع بين السياسة والدين في (٣) agsiw.org/ar/clerics-support-protesters-call-for-reform www. معهد دول الخليج العربي في واشنطن ، تاريخ ٢٠٢١/٥/١٤ ،

(٤) دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي ، شبكة افاق ، الاربعاء ٢٠١٨/١٠/٣ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٤ ،

(٥) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ٩ ، نقلًا عن رشيد الخيون ، لاهوت السياسة الاحزاب والحركات الدينية في العراق ، دراسات عراقية ، ط ١ ، بغداد – اربيل – بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٤ .

(٦) تجدد الاشتباكات بين جيش المهدي والاحتلال بكربلاء ، ٢٠٠٤/٥/٢٠ ، شبكة الجزيرة ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٢ ، ٢٠٠٤/٥/٢٠ ، www.aljazeera.net/news/arabic/

(٧) رند رحيم فرانكي ، مراقبة الديمقراطية في العراق : تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، تشرين الثاني ٢٠٠٣ ، ص ٨٣ .

(٨) د. قحطان حسين ، العراق والاستقرار .. فراق منذ عقود ، نافذة المستقبل الاصدار الاول ، م. س. ذ. ص ١٤٣-١٤٤ .

(٩) عامر حسن فياض ، محمد جميل عوده ، دور المرجع الديني علي السيستاني في مواجهة الاحتلال في العراق بعد ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ ، ص ١١

www.iasj.net/iasj/download/abb216f0b9f1903

(١٠) د. محمد سعيد الامجد، التحولات البنيوية في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ .. مقارنة أولية تشخيصية، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠،

www.alnoor.se/article.asp?id=58278

(١١) د. احمد عدنان الميالي ، بدائل التسوية الوطنية وخيارات التحالف الوطني ، نافذة المستقبل ، الاصدار السنوي الاول ٢٠١٦ ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠١٧ ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(١٢) مركز بحثي ناقش دور التغير الاجتماعي في التغير السياسي بالعراق ، شبكة النبا المعلوماتية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٧ ، www.annabaa.org/arabic/reports/21886 ،

(١٣) احمد الصافي معتمد المرجعية ، نقلا عن : الحراك الشعبي العراقي .. ازمة المرجعية الدينية ؟ ، م.س.ذ.

(١٤) نقطة تحول .. لهذه الاسباب تغير موقف المرجعية من تظاهرات العراق ، ٢٢ ، نوفمبر ، ٢٠١٩ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٤ ، الحرة ، ٢٠١٩/١١/٢٢ ، www.alhurra.com/iraq/2019/11/22

(١٥) عثمان حمادي ، حقيقة الفشل الامريكي في العراق رداً " على ما ورد في كتاب بول بريمر عام قضيته في العراق ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، بغداد شارع المتنبي ، ٢٠١٠ ، ص ٣٨٢-٣٨٤ .

(١٦) عامر حسن فياض ، و محمد جميل عوده ، م.س.ذ.

❖ للمرجعية دور في التوجيه العام للمجتمع فهي تعمل على اشاعة ثقافة التعارف والتواصل والمحبة والسلام والتسامح بين ابناء المجتمع العراقي بمختلف عشائره وطوائفه وقومياته ، نشر الوعي والمعرفة لفئات المجتمع كافة وتركز على المجتمعات الريفية ، تعمل على تهذيب الاعراف العشائرية التي تخالف الشرع والقانون فهي تنبذ الظواهر الخاصة بالعشيرة كحرق البيوت والكتابة على المحلات والدور بكلمات (مطلوب عشائرياً) وتمنع استخدام السلاح بطرق غير قانونية لابتزاز الناس او الاعتداء عليهم ، ينظر : جاسم عمران الشمري ، م.س.ذ. ص ١٧٢-١٧٣ .

(١٧) د. قحطان حسين طاهر ، الديمقراطية الهشة والخوف من الاستبداد ، نافذة المستقبل ، م.س.ذ. ص ٢٤٧ .

(١٨) جاسم عمران الشمري ، الصراعات العشائرية الاسباب والتداعيات ، نافذة المستقبل ، م.س.ذ. ص ١٧٣ .

(١٩) الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، نافذة المستقبل ، الاصدار الاول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ، ص ٣٧-٣٨ .

(٢٠) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ص ١٠ ، نقلاً عن رشيد الخيون ، م. س. ذ. ص ٦٤.

(٢١) برير، عام قضيته في العراق ، ص ١١٢ ، نقلاً عن رشيد الخيون ، م. س. ذ. ص ٦٤.

(٢٢) نعمة العبادي ، الثقافة الدينية وتحديات صناعة المستقبل للعراق الجديد ، سلسلة دراسات استراتيجية مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ٢٠٠٤ ، ص ٣٥.

(٢٣) باسيل يوسف بجك ، الآليات القانونية الأمريكية لافلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في بغداد ، المستقبل العربي ، العدد ٣٢٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، حزيران ٢٠٠٦ ، ص ١١٢-١١٣.

(٢٤) مظاهرات العراق الامم المتحدة تطالب بوقف العنف وواشنطن تدعو لانتخابات مبكرة ، ٢٠١٩/٩/١١ ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٩ : ٥٠٣٧٦٠٢٣ : www.bbc.com/arabic/middleeast (٢٥) د. عامر حسن فياض ، م. س. ذ.

(٢٦) السيستاني يعيد مبادرة للوفاق مع السنة حول الانتخابات ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ ، شبكة الجزيرة ، ٢٠٠٤/١٢/٣ : www.aljazeera.net/news/presstour

(٢٧) المرجعية الشيعية في العراق: عامل تهدئة أم عبء على السياسة؟ ، سياسة اقتصاد شبكة DW ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ : www.dw.com/ar

(٢٨) فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٣٠٣ ، بيروت ، لبنان ، ايار ٢٠٠٤ ، ص ١١١-١١٢.

(٢٩) الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصافي في (٢١ / شوال / ١٤٣٦ هـ) الموافق ٧ / آب / ٢٠١٥ م ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٦ ، موقع مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني / www.sistani.org/arabic/archive/201505

المصادر:

اولا: الكتب

١. رشيد الخيون ، لاهوت السياسة الاحزاب والحركات الدينية في العراق ، دراسات عراقية ، ط ١ ، بغداد - اربيل - بيروت ، ٢٠٠٩.

٢. عثمان حمادي ، حقيقة الفشل الامريكي في العراق رداً على ما ورد في كتاب بول برير عام قضيته في العراق ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، بغداد شارع المتنبي ، ٢٠١٠.

ثانياً: الدوريات

١. د. احمد عدنان الميالي ، بدائل التسوية الوطنية وخيارات التحالف الوطني ، نافذة المستقبل ، الاصدار السنوي الاول ٢٠١٦ ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، ٢٠١٧.
٢. الاصلاحات في العراق ... بين الضغط الشعبي والممانعة السياسية ، نافذة المستقبل ، الاصدار الاول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، ط ١ ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٧
٣. باسيل يوسف بجك، الآليات القانونية الامريكية لافلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في بغداد، المستقبل العربي، العدد ٣٢٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان، حزيران ٢٠٠٦.
٤. جاسم عمران الشمري ، الصراعات العشائرية . الاسباب والتداعيات ، نافذة المستقبل ، الاصدار الاول، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط ١، بغداد، ٢٠١٧.
٥. ١. م. د. علي عباس مراد ، الخطاب السياسي الاسلامي واشكالية المواجهة بين الشورى والديمقراطية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٣٥، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز – كانون الاول ٢٠٠٧.
٦. فاضل الربيعي ، نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٣٠٣ ، بيروت ، لبنان، ايار ٢٠٠٤.
٧. د. قحطان حسين ، العراق والاستقرار .. فراق منذ عقود، نافذة المستقبل الاصدار الاول ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٧
٨. نعمة العبادي ، الثقافة الدينية وتحديات صناعة المستقبل للعراق الجديد ، سلسلة دراسات استراتيجية مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٨، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٤.

٩. رند رحيم فرانكي ، مراقبة الديمقراطية في العراق : تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، تشرين الثاني ٢٠٠٣ .

ثالثا: الشبكة الدولية:

١. د. احمد جودي الجراح ، مدير تنفيذي لمركز الحكمة والحوار والتعاون ، دور المرجعية الدينية في العراق بين ٢٠٠٣-٢٠١٥ . www.kalima.iq/?p=٥٤

٢. السيستاني يعيد مبادرة للوفاق مع السنة حول الانتخابات، شبكة الجزيرة www.aljazeera.net/news/presstour/٢٠٠٤/١٢/٣،

٣. المرجعية الشيعية في العراق: عامل تهدئة أم عبء على السياسة؟، سياسة اقتصاد شبكة DW ،

www.dw.com/ar

٤. جينيف عبده ، رجال الدين يدعمون الاصلاح ويحافظون على خيط رفيع بين السياسة والدين في العراق، معهد دول الخليج العربي في واشنطن ، تاريخ ٢٠٢١/٥/١٤ ،

www.agsiw.org/ar/clerics-support-protesters-call-for-reform

٥. ا.د عامر حسن فياض ، محمد جميل عوده ، دور المرجع الديني علي السيستاني في مواجهة الاحتلال في العراق بعد،

www.iasj.net/iasj/download/٨bb٢١٦f٠b٩f١٩٠٣.a

٦. د. محمد سعيد الامجد، التحولات البنيوية في المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ .. مقارنة أولية تشخيصية، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/١٠ ،

١. www.alnoor.se/article.asp?id=٥٨٢٧٨

٧. دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي، شبكة افاق، الاربعاء ٢٠١٨/١٠/٣ ، www.afaq.tv/contents/view/details?id=٦٧٢٥٩

مظاهرات العراق الامم المتحدة تطالب بوقف العنف وواشنطن تدعو لانتخابات مبكرة،
٢٠١٩/٩/١١،

www.bbc.com/arabic/middleeast-٥٠٣٧٦٠٢٣

تجدد الاشتباكات بين جيش المهدي والاحتلال بكر بلاء ، ٢٠٠٤/٥/٢٠ ، شبكة الجزيرة
www.aljazeera.net/news/arabic/٢٠٠٤/٥/٢٠ ، ،

٨. مركز بحثي ناقش دور التغير الاجتماعي في التغيير السياسي بالعراق ، شبكة النبأ
المعلوماتية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢١/٥/٧ ،

www.annabaa.org/arabic/reports/٢١٨٨٦

٩. نقطة تحول .. لهذه الاسباب تغير موقف المرجعية من تظاهرات العراق
، ٢٢ ، نوفمبر، ٢٠١٩ ، الحرة ،

www.alhurra.com/iraq/٢٠١٩/١١/٢٢

١٠. الأوضاع الراهنة في العراق في خطبة الجمعة لممثل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد
الصافي في (٢١ / شوال / ١٤٣٦ هـ) الموافق ٧ / آب / ٢٠١٥ م ، موقع مكتب سماحة
المرجع الديني الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني /

www.sistani.org/arabic/archive/٢٥١٥٥ . ١١